الذبح والامر بالشي مضاد للنهي عنه في فطر العقول اعظم من مضادة السواد
للبياض فاذا كانوا يلتزمون مثل ذلك حتى يجعلوا الضدين شيا واحدا كيف
يمتنعون اجتماع حرفين او صوت وذلك اقرب الى المعقول وهذا الكلام لازم
لجماعتهم فانهم حكوا عن القائلين بقدم الحروف والاصوات هل هي متعاقبة
او تتكلم بها دفعة واحدة قولين كما قال ابو المعالي فيما ذكره ابو عبد الله المر
طبي ان كلام الله منزه عن الأصوات الوجه الخامس والخمسون ان هو
لاء المثبتين للحروف القديمة قالوا ما هو اقرب الى المعقول من قول اهل المعنى الوا
حد القديم الذي هو الأمر والخبر فقالوا الترتيب والتعاقب نوعان ترتيب
وجودي من مافي كترتيب الابن على الاب واليوم على امس ولا ريب ان هذا
يمتنع في القديم الازلي والثاني ترتيب ذاتي حقيقي ليس بزماني كترتيب الصفات
على الذات والعلم على الحياة والمعلول على علته المقارنة له اذا قدر ذلك فا
نقول هنا ترتيبا وتقدما وتاخرا بالذات دون الوجود والزمان وهذا
كالوفرض مصحفا كتب اخره قبل اوله فانه يعلم ان اول السورة متقدم على
اخرها بالذات وان كان قد كتب بعده قالوا والكلام حروفه ومعانيه
ثبت في حق الله بهذا الاعتبار لا بالترتيب الزماني كما يوجد في قرأة القار
ئين من ترتيب المعاني والالفاظ جميعا في الزمان وهذا الترتيب لا ننا
في قدمه ولا ريب ان مافي هذا من اثبات تعدد المعاني لتعدد الحروف
والحكم عليها بحكم واحد واثبات القدم على هذا الوجه اقرب الى المعقول
من جعل الحاء التي المختلفة معنى واحدا ثم التفريق بين المعنى والحرف بالتحكم
فان هذا فيه جمع بين المختلفين بجعلهما شيا واحدا وتفريق بين الشيئين
فيما اشتركا فيه الوجه السادس والخمسون ان نقول قولكم بتعجل اجتماع الصو
تين في المحل الواحد واثبتم ذلك شاهدا وغايبا ومن المعلوم ان وحدة البا
ري عندكم لا تناسب وحدة فرع وليس ذلك عندكم كوحدة الاجسام وليس

عندكم

عندكم في الشاهد ما هو واحد من كل وجه الا الجوهر الفرد عند من يقول به
فقولكم بعد هذا بتعجل اجتماع الصوتين المختلفين في المحل الواحد وقتا
واحدا كما يتعجل اجتماع اللونين مع انه لا واحد يعرض ذلك فيه شاهدا
الا الجسم وذلك مستلزم لكون الجسم واحدا فيقال هب ان الجسم لا يقبل اجتما
ع صوتين مختلفين كما لا يقبل معنى واحدا يكون امرا ونهيا وخبرا واستخبارا
فهلا قلتم ان الواحد الذي ليس بجسم يمكن اجتماع اصوات فيه كما قلتم انه
يفهم به معنى واحد هو حقايق مختلفة فما قيل لكم كيف يعقل هذا قلتم يعقل
ذلك بالدليل الواجب لعدمه المانع من كونه متغايرا مختلفا كما يعقل متكلم
هو مثني واحد ليس بذي ابعاض ومعلوم ان الأدلة الدالة على قدم الكلام عند
التحقيق لا تفرق بين المعاني والحروف وانما فرقتم لمعارض احوج لكم الحروف
عن ذلك وهو ما تعتقدونه من وجوب حدوثها كما ذكرتم هنا وهذا الدليل
يلزم اقوى منه في المعاني فلو قلتم نعقل حروفا مجتمعة او اصواتا مجتمعة في
محل واحد بالدليل الدال على ذلك اذ كان ذلك الواحد ليس بذي ابعاض
حتى يكون القائم بهذا البعض مغايرا للقائم بالبعض الاخر واذا لم تجب
المغايرة فيما قام به لم يمتنع ان يقوم به الصوت الذي هو بالنسبة الى مخارج
اصوات اذ الاختلاف فرع للتغاير فما لا تغاير فيه يمتنع الأختلاف فيه
فاذا كان ما يقوم به لا تغاير وان لا تختلف اولى واحرى وفرض قيام صوتين
مختلفين به والحال هذه يمتنع على ما اصلتموه الوجه السابع والخمسون
ان اجتماع العلم بالشي والروية له في محل واحد في وقت واحد تمتنع في
حقنا وكذلك العلم به وسمعه ومع هذا فقد اثبتم الباري بعلم الموجودات
وسراها والعلم والروية قايمان بمحل واحد عندكم وايضا فعند الأشعري و
القاضي وسائر اتباعهم ان الوجه واليدين والصفات قايمة بذات الله التي
لا تنقسم كقيام العلم والسمع والبصر والقدرة ومن المعلوم ان قيام القدرة و

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)